الأمم المتحدة

E/CN.5/2003/L.6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
18 February 2003
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والأربعون

١٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية

المغرب*: مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

"التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية: تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"**إذ يشير** إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم سائر في طريق العولمة"، المعقود في جنيف من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

190203 190203 03-25111 (A)
0325111

''**وإذ يشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1] المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[2]،

''**وإذ يشير كذلك** إلى قرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي بموجبه أنشأت لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ولإجراء، أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد والمبادرات المتصلة به، وذلك استنادا إلى تقرير الأمين العام عن تقييم النوعية المستقل الرفيع المستوى، فضلا عن المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والقرار ٥٠٨/٥٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢،

''**وإذ يعيد تأكيد** إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والقرار ٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن ''الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا''

''**وإذ يرحب** باعتماد الفصل المعنون: ''التنمية المستدامة في أفريقيا'' في خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[3]،

''**وإذ يدرك** أنه يوجد رابط بين أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي تعهد فيه المجتمع الدولي بمعالجة الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، وبضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية، لا سيما تلك المتعلقة بالكفاح من أجل تحقيق التنمية،

---

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

''**وإذ يضع في اعتباره** تقريري الأمين العام المؤرخين ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥[٤] و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٥] على التوالي، المقدمين إلى الجزأين الرفيعي المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرسين للنظر في التنمية في أفريقيا،

''**وإذ يضع في اعتباره أيضا** أنه، على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن التنمية في أفريقيا تبقى ملقاة على عاتق البلدان الأفريقية، فإن للمجتمع الدولي مصلحة فيها وفي دعم جهود هذه البلدان في هذا الصدد،

''**وإذ يشدد** على أن التعاون الدولي المبني على روح الشراكة والتضامن بين جميع البلدان يسهم في إيجاد بيئة تُمكن من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية،

''**وإذ يدرك أيضا** أن هناك حاجة ملحة للاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها،

''١ - **يشدد** على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية هي عناصر مترابطة يُعزز بعضها بعضا في التنمية المستدامة؛

''٢ - **يُسلم** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان في تحقيق هذا الهدف تحقيقا تاما؛

''٣ - **يعيد تأكيد**، في جملة أمور، ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة'' وذلك بروح من الشراكة؛

''٤ - **يُعيد أيضا تأكيد** ضرورة قيام شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية؛

''٥ - **يُرحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها برنامجا للاتحاد الأفريقي يُجسد رؤية جميع الحكومات والشعوب الأفريقية للسلام والتنمية والتزامها بتحقيقها؛

---

(٤) E/1995/81.

(٥) E/2001/83.

"٦ - **يؤكد** ضرورة وجود إرادة سياسية ومتجددة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للاستثمار في الناس ورفاههم تحقيقا لأهداف التنمية الاجتماعية؛

"٧ - **يشدد** على أن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإدارة الشؤون العامة بطريقة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، هي أمور تُعد، إلى جانب مشاركة المجتمع المدني الفعالة، من ضمن الركائز التي لا بد منها لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة المتمحورة حول الإنسان؛

"٨ - **يشدد أيضا** على أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الرامية إلى استئصال الفقر في أفريقيا وجعل البلدان الأفريقية تسلك، كلا على حدة ومجتمعةً على السواء، دربا من النمو والتنمية المستدامين يفضي إلى وضع حد لتهميش أفريقيا في ما يشهده العالم من تطورات؛

"٩ - **يؤكد** ضرورة وجود شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، لتنفيذ ومتابعة إعلان كوبنهاغن[٦] وبرنامج العمل المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٧] والمبادرات الإضافية المتخذة من أجل التنمية الاجتماعية[٨]، وضرورة العمل على إشراك هذه الجهات في تخطيط السياسات الاجتماعية وصياغتها وتنفيذها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وذلك في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

"١٠ - **يرحب مع التقدير** بالإجراءات التي بدأت تطبَّق على الصعيد الإقليمي لتنظيم أنشطة منظومة الأمم المتحدة بحيث تتمحور حول مجموعات مواضيعية تغطي مجالات تولى الأولوية في ظل الشراكة الجديدة، وفي هذا الصدد يحث على تعزيز هذه العملية بوصفها وسيلة لرفع مستوى تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة؛

"١١ - **يؤكد** في هذا السياق أن تحقيق الأمم المتحدة للأهداف والمقاصد الإنمائية الواردة في إعلان الألفية يشكل ضرورة حيوية، ويشدد بوجه خاص على المسألة الملحة المتصلة بالحق في التنمية وإدراجه في صلب الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

---

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٨) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

”١٢ - **يشجع** المستشار الخاص المعني بأفريقيا في الجهود التي يبذلها تنفيذا لمهمته المتمثلة في تنسيق وإرشاد عملية إعداد تقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بأفريقيا، ويرحب بقرار نقل موارد مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا إلى المستشار؛

”١٣ - **يحث** المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم عملية دعم البلدان الأفريقية وفقا لمبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولوياتها وذلك في جو الشراكة الجديد؛

”١٤ - **يطلب** إلى المؤسسات المالية الدولية العمل على أن يكون الدعم الذي تقدمه لأفريقيا متوافقا مع مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولوياتها؛

”١٥ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يرفع إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكجزء من استعراض مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الرابعة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة، تقريرا عن مدى التعاون والشراكات القائمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن يمضي في العمل على توثيق التعاون والتنسيق مع الأمانة العامة للوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالمساهمات التي تقدمها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المختصة؛

”١٦ - **يحث** منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في معرض تنسيق أنشطتها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بالتشجيع على الاستجابة بصورة متسقة بوسائل عديدة من بينها التعاون الوثيق مع الجهات المانحة الثنائية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تلبية لاحتياجات كل بلد على حدة في إطار الشراكة الجديدة الأوسع نطاقا؛

”١٧ - **يرحب** بقرار الجمعية العامة دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على الدور الذي يؤديه من حيث التنسيق على صعيد المنظومة ككل، إلى النظر في كيفية دعم الأهداف الواردة في هذا القرار؛

”١٨ - **يدعو** الأمين العام إلى القيام في إطار ما يبذله من جهود بمواءمة المبادرات الحالية والثنائية المتعلقة بأفريقيا، لكفالة أن تعمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها بطريقة منسقة؛

”١٩ - **يقرر** إيلاء اعتبار محدد لإدراج الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في المواضيع ذات الأولوية التي ستبحثها في المستقبل (٢٠٠٤: ”زيادة

فعالية القطاع العام''؛ ٢٠٠٥: ''استعراض مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الرابعة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة''؛ ٢٠٠٦: ''استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''؛

''٢٠ - **يقرر كذلك** أن يلفت انتباه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى هذا القرار لدى نظرهما في البند المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في دورتيهما القادمتين''.